

2017 على الساعة السادسة والنصف مساء بمقر البرلمان، وستخصص للتنديد واستنكار البرلمان المغربي لقرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها إليها.

وبهذه المناسبة، نعرب عن إجماع كافة مكونات مجلس المستشارين ومن خلالها الشعب المغربي عن الرفض التام والمطلق لهذه الخطوة الخطيرة وغير المسبوقة التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية، ونعبر عن إدانتنا المطلقة لهذا القرار الغاشم الذي يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني الغير قابل للتصرف.

والآن إلى ابغيتو غادي نعطيو الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الصمد مربي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظاركم نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018، المصادق عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية ابتداء من يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017، وعقدت بشأنه 10 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 21، 23، 27، 29، 30، 22 نونبر، ويومي 6 و 11 دجنبر 2017، حيث استغرقت الدراسة والنقاش والتداول ما مجموعه 37 ساعة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية وجميع مدراء وأطر وزارة الاقتصاد والمالية على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم وبشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتديره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لهذا المشروع والتي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة

محضر الجلسة السابعة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الجمعة 19 ربيع الأول 1439 (8 ديسمبر 2017 هـ).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والعشرين صباحاً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

- 1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- 2- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الدستور، وبمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وكذلك بالنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين، وكذلك ندوة الرؤساء، نخص هذه الجلسة للشروع وبداية دراسة مشروع القانون المالية لسنة 2018.

وأود أن أذكركم أن مداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء خصصت لدراسة هذا المشروع أربع جلسات، جلستان غادي إكونوا اليوم الجلسة الصباحية وجلسة مساءً.

وسنخصص هذه الجلسة الصباحية لإعطاء الكلمة لمقرر وكذلك لرؤساء الفرق.

وأن الجلسة المسائية غادي نمو فيها متابعة النقاش للسادة رؤساء الفرق والمجموعات وكذلك الرد ديال الحكومة.

وقررت كذلك ندوة الرؤساء مكتب مجلس المستشارين أننا سنخصص يوم الإثنين جلستين، جلسة صباحية وجلسة مساءً لمتابعة النقاش والتصويت وتفسير التصويت.

وطبعاً، قبل أن نشرع في المناقشة أود باسمكم جميعاً باش نشكر كافة الرؤساء ديال اللجان وأعضائها على الجهود الجبارة اللي بذلوها في مختلف دراسة ومناقشة الميزانيات الفرعية، وكذلك ميزانيات ديال لجنة المالية.

كما أشكر كذلك كافة الوزراء وأطرها الذين ساهموا في إغناء هذا المشروع.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، أخبر المجلس الموقر أن البرلمان بمجلسه سيعقد جلسة عمومية مشتركة يوم الاثنين 11 دجنبر

- نسبة عجز الميزانية المتوقعة في 3% من الناتج الداخلي الخام.
 - متوسط سعر الغاز الطبيعي: 380 دولار للطن.
 - معدل التضخم يصل إلى 1,5%.
 - المحصول الزراعي: 70 مليون قنطار.

✓ أما فيما يتعلق بأولويات مشروع قانون المالي، فإنها تستند إلى أربع مرتكزات أساسية:

- دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي.
 هذا وأكد السيد الوزير فيما يتعلق بالأولويات أنها تنصب حول:

- تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وترسيخ الجهوية المتقدمة، فضلا عن إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

السيد الرئيس،
 السادة الوزراء،
 السيدات والسادة المستشارون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات وطلبات حول المقترحات التي جاء بها هذا المشروع وتداعياته السياسية والإقتصادية والاجتماعية والمالية، نوردها مختصرة، فيما ستجدونها مفصلة في المحور المتعلق بالمناقشة العامة.

استعرض المتدخلون من السادة المستشارين والمستشارات مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي، من سياق وطني يتميز بتحقيق الدبلوماسية الوطنية بتوجيهات من جلالة الملك، مكاسب سياسية هامة على المستوى القاري تمثلت في عودة المغرب لموقعه الطبيعي في أحضان الاتحاد الإفريقي، وآفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، رغم المحاولات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية لبلادنا، مما يستدعي ضرورة تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا الوطنية المصرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية، وتعزيز التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية خاصة البرلمانية منها.

كما يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2018 بعد خطاب العرش لسنة 2017 الذي أكد فيه جلالة الملك على ضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة واستبعاد الحسابات السياسية الضيقة خدمة لقضايا المواطنين الأساسية، ثم خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الذي أكد فيه على عدم قدرة النموذج التنموي الوطني على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنين وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم أصبح من الضروري مراجعة هذا النموذج التنموي من خلال إشراك كل المؤسسات الوطنية في بلورته.

الدائمة على الجهود التي بذلها ويذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين في مثل هذه المحطات.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبة المجلس المتنوعة التي تضم ذوي فئات مختلفة مهنية واقتصادية واجتماعية فضلا عن ممثلي أو منتخبي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات الترابية، الأمر الذي يشكل دائما قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التي يأتي بها قانون المالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2018 المعروض على أظنارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة الذكرى 18 لعهد العرش والذكرى 64 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، وكذا من البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان بغرفتيه، فضلا عن مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يتم تنزيله سنة بعد سنة.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 24 أكتوبر 2017، والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 20 نونبر 2017.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017، قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لهذه السنة بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار انتعاش الاقتصاد العالمي وانخفاض البطالة وتحسن الآفاق الاقتصادية، لكن كل ذلك في ظل استمرار بعض المخاطر والتي تمثلت أساسا في:

- التقلبات على مستوى الأسواق المالية وتضييق ظروف التمويل نتيجة تشديد السياسات النقدية الأمريكية؛

- مخاوف حول الميل نحو سياسات تجارية جديدة متجهة نحو الحمائية؛

- تزايد التوترات الجيوسياسية في بعض الجهات عبر العالم.

كما تميزت الظرفية الوطنية بتحسين نمو الاقتصاد الوطني، مستفيدا من التوجهات الإيجابية بجل القطاعات باستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية، استمرار دينامية صادرات المهن الجديدة للمغرب، ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية وتراجع في عجز الميزانية.

✓ وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع القانون تتمثل أولا:

- نسبة النمو تقدر بـ 3,2%.

من الملاحظات منها غياب تقارير مرفقة عن المؤسسات التي تم افتتاحها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، عدم احترام مقتضيات المتعلقة بعرض قانون التصفية أمام البرلمان في السنة التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية، وغياب تقرير يوضح توزيع الضريبة على الدخل على الجماعات الترابية .

وبخصوص محور الإصلاح الضريبي، أجمع المتدخلون على أهمية القيام بإصلاح ضريبي شمولي، من خلال تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي انعقدت سنة 2013، بما يتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا، حيث بقيت العديد من الإجراءات والتدابير التي جاءت بها معلقة.

هذا، وقد تمت الإشادة بالمجهودات المبذولة على صعيد إدارة الضرائب في تبسيط مدونة الضرائب وتجويد نصوصها وتقديمها وتبويبها بما يضيء على المدونة مزيد من الوضوح والشفافية وتمكين المواطنين والمخاطبين بها من استيعاب المقتضيات الضريبية.

كما تمت الإشارة إلى أن الأجراء والموظفين يساهمون بنسبة 80% من حصيلة الضريبة على الدخل، وأن النسبة المعتمدة بشأنها تعرف ارتفاعا كبيرا مقارنة مع دول أخرى، مما يمس بمبدأ العدالة الجبائية.

وعلاوة على ذلك، لوحظ أن النفقات الجبائية سواء كانت إعفاءات جزئية أو كلية أو مؤقتة لمجموعة من القطاعات والهيئات والعمليات، لا زالت تشكل نزيقا لميزانية الدولة في غياب تقييم حقيقي حول مدى نجاعتها وتحقيق الأهداف التي اتخذت من أجلها في غياب دفتر للتحملات. كما طرحت إشكالية عدم أداء الدولة للمتأخرات المستحقة للشركات برسم الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما يؤدي بالعديد منها إلى حافة الإفلاس.

وفيما يتعلق بالحدود المالي، فقد تمت الإشارة إلى أن منطق الاستمرارية هي الميزة الأساسية التي طبعت مشروع القانون المالي لسنة 2018 من خلال تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، الأمر الذي كان يقتضي من الحكومة الإبداع في البحث عن حلول ابتكارية لتنويع موارد الدولة، كما سجل أن الأرقام المتعلقة بحجم المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية وفوائد الدين، تبرز المستوى المقلق الذي وصلت إليه، الشيء الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويثير مخاوف مشروعة لدى المقاولات المغربية من لجوء الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدل ترشيدها للنفقات إلى التضريب المحف.

وقد لوحظ أن الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية لا زال يشكل عقبة رئيسية بالنسبة للمقاولات، إذ أن أنظمة الضمانات مقيدة، كما أن الأبنك تتحكم في السوق دون أي احترام لقواعد التنافسية الشفافة.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة إلى أن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني ناجمة عن غياب التوازن بين الاستثمارات المنتجة

كما عبر المتدخلون عن تعازيهم الحارة لأسر ضحايا فاجعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، وعن متابعتهم بقلق بالغ الحركات الاحتجاجية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة، وهو ما يساءل بشكل مباشر نموذجنا التنموي الذي يعد أحد مظاهر فشله الصارخة عجزه عن ابتكار واعتماد آليات لتوزيع الثروة بشكل عادل يوفر الكرامة للمواطن المحتاج.

وفضلا عن ذلك، تم استحضار الظرفية الدولية المتميزة بانتعاش نمو الاقتصاد العالمي الذي حقق نسبة لا تزيد عن 3.5% سنة 2017، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 3.7% سنة 2018، وقد حققت منطقتنا الأورو نسبة نمو بلغت 2.1% سنة 2017 مقابل 1.9% سنة 2018.

وعن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، إن على مستوى نسبة النمو، أو نسبة عجز الميزانية، أو نسبة التضخم أو متوسط سعر الغاز المتوقع منه، اختلفت الرؤية بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، وأن نسبة النمو المحددة في 3,2% هي نسبة واقعية في ظل الاوراش الكبرى التي تباشرها الحكومة على المستوى الوطني والجهوي، واعتقاد المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، مما سيشجع تحسن وتيرة معدلات النمو الاقتصادي والرفع من قدرات الإنجاز، وبين اتجاه آخر، يرى أن هذه الفرضيات غير واقعية ومفرطة في التفاؤل أمام الواقع المرير الذي يعرفه المجتمع من تفشي مظاهر البطالة والفقر، بينما يرى اتجاه ثالث أن نسبة النمو المتوقعة جد ضعيفة لا تضمن التنمية المنشودة والقادرة على كسب رهان التشغيل، معتبرا أن هذه النسبة تعد دليلا على إفلاس النموذج التنموي المعتمد على اعتبار أنها لن تتمكن المغرب من إقلاع اقتصادي. وبخصوص نسبة عجز الميزانية المحددة في 3%، فقد تمت الإشارة أن هذه النسبة روعي فيها تحدي التوازنات الماكرواقتصادية على حسب الاستثمار والتشغيل.

أما فيما يتعلق بنسبة التضخم فقد اعتبرت توجهها طموحا باعتبار أن الدرهم حقق استقرارا مقابل الاورو خلال التسعة أشهر من سنة 2017، وتبقى هذه الفرضية مرتبطة بشكل أساسي باستقرار مجموعة من العوامل.

هذا، وقد اعتبر أن تحديد سعر غاز البوطان في 380 دولارا للطن، لا يمكن الجزم فيه، ذلك أن المحيط الدولي في الآونة الأخيرة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط يعرف مجموعة من التقلبات والتوترات الجيوسياسية التي سوف تنعكس دون شك على الاقتصاد المغربي.

كما تمت الإشارة إلى أن الحكومة لم تقم باعتماد فرضية سعر الصرف عند وضعها لفرضيات مشروع القانون المالية.

وفيما يتعلق بتزليل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد تم تسجيل التزام الحكومة بتزليل مقتضيات هذا القانون، لاسيما عرض وزير الاقتصاد والمالية النصف سنوي في 31 يوليوز، وإيداع تقارير نجاعة الأداء باللجان البرلمانية، إلا أن استعراض هذه المعطيات لم يمنع من تقديم مجموعة

بمراجعة أسس النظام التعليمي، وإلى رد الاعتبار إلى التكوين المهني، كما اعتبر أن نهج نظام التعاقد في التوظيف في قطاع التعليم لا يمكن أن يأتي بالنتائج المرجوة، بدون تأهيل بيداغوجي وبدون أن تحظى الموارد البشرية بعنصر الاستقرار النفسي والاجتماعي.

كما تمت الإشارة إلى أن الشباب يحظى بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، الذي ما فتى يدعو إلى ضرورة النهوض بأوضاعهم، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية، مما يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل هذه الفئة من المجتمع.

وفي ذات السياق، واعتبارا لكون قطاع الصحة بدوره قطاعا حيويا، أكد المتدخلون أنه رغم عدد مناصب الشغل المخصصة له والمجهودات الحكومية المبذولة، فإن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من الاختلالات منها أساسا الخصاص المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية، والتمريضية في مختلف الجهات خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية، وتدني جودة الخدمات الصحية وقلة المستشفيات والتجهيزات والمعدات الضرورية في بعض المناطق، وضعف طاقتها الاستيعابية.

أما فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، فقد تم التساؤل عن مآل الإصلاح الشامل لهذه المنظومة الذي ينتظر أن يتم على أساسه إحداث قطبين للتقاعد، قطب عمومي وقطب خاص.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف يعد آلية مؤسسية لإرساء السلم الاجتماعي، وفي هذا الصدد تم تقديم مجموعة من الاقتراحات من قبيل تطوير وتعميم الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للعمل، ودعم جهاز مفتشية الشغل وتعزيز آليات المعالجة للحد من نزاعات الشغل.

وفيما يتعلق بالجهوية المتقدمة، باعتبارها ورشا استراتيجيا يرمي إلى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والجهات في أفق تحقيق للعدالة المحلية، فقد سجل أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا على مستوى استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية، فضلا عن الاستمرار في تعزيز الموارد المالية للجهات من خلال الرفع من الاعتمادات المخصصة لها.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى أن يأخذ هذا التوزيع بعين الاعتبار الفوارق الجهوية حتى تتم مواجهة الاختلالات البنيوية التي تعرفها بعض الجهات من خلال سوء توزيع الاستثمارات العمومية.

وقد تم التأكيد على أن التنزيل الحقيقي للجهوية لن يتأتى إلا بالبدء في نقل الاختصاصات إلى الجهات، ومصاحبها بنقل الاعتمادات المرصودة لها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أعرب السيد وزير الاقتصاد والمالية عن شكره الجزيل لهم على مداخلاتهم القيمة التي

بشكل مباشر والاستثمار في البنيات التحتية، وهو ما يقتضي من الحكومة بلورة خطة محكمة لتجاوز أزمة عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية وفق تصور استراتيجي متكامل.

وفي هذا السياق، اقترح إرساء منظومة اقتصادية كفيلة بخلق نموذج تنموي يستجيب لتطلعات المجتمع، مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في اتجاه تحسين الاقتصاد الوطني، التسريع بإخراج ميثاق جديد للاستثمار، وإعادة النظر في كيفية اشتغال المراكز الجهوية للاستثمار، وفرض آليات الحكامة، فضلا عن ضرورة وضع تدابير جبائية وميزانيات لوقف نزيف الإفلاس الذي تعرفه المقاولات.

هذا، وقد تم التنويه بالنجاح الذي حققه مخطط المغرب الأخضر بفضل الجهود الاستثمارية، إلا أنه لا زال يعاني إشكالية التسويق، فضلا عن مشكل محدودية الموارد المائية.

وقد تمت الإشارة إلى أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها مشروع قانون المالية لسنة 2018 هو تدني مردودية الاستثمار العمومي، الشيء الذي يطرح سؤال مدى نجاعة كل هذه الاستثمارات والسياسات العمومية المتبعة، إذ أن الجهود الاستثمارية للدولة على أهميته لا يساهم بشكل كبير في خلق الثروة اللازمة ولا يمكن من تعبئة الادخار الفردي والوطني وخلق مناصب شغل بشكل يتماشى مع تحديات البلاد.

كما تم تهمين الطفرة التي يعرفها القطاع الصناعي المحدث لبنية تحتية صناعية مركبة وواسعة، خصوصا ما يعرفه قطاع صناعة السيارات وصناعة الطيران، إلا أن هذا لا يمنع من مطالبة الحكومة بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية، وضرورة إعداد برامج مندمجة تتعلق بالتسويق والإعاش في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها مع تنمية السياحة الداخلية.

وفي سياق آخر، تمت الإشارة إلى أن إصلاح صندوق المقاصة والتحكم في نفقاته، يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين، ودون إحداث تأثير سلبي على مستوى القطاعات المنتجة، مما يستلزم تنظيم مناظرة وطنية قبل الإقدام على أي إجراء لرفع الدعم عن باقي المواد الأساسية خاصة غاز البوطان، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يترتب عنه من انعكاسات اجتماعية سلبية خاصة على الفئات ذات الدخل المحدود أو منعدمي الدخل.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، سجلت مجموعة من المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية خاصة ما يتعلق بفتح مناصب جديدة في قطاع التعليم، فيما اعتبرت مداخلات أخرى أن الارتفاع الذي عرفته القطاعات الاجتماعية على مستوى الموارد المالية المخصصة لها همت فقط ميزانيات التسيير أكثر مما هي موجهة للاستثمار ولتطلبات التغيير الجذري لواقع هذه القطاعات الاجتماعية.

وتم التأكيد على أن الوضع الذي يعيشه قطاع التعليم يدعو إلى التعجيل

جعلت التعليم في صلب التنمية باعتباره قاطرة نحو تنمية العنصر البشري وتأهيله وتقوية قدراته.

وبالنظر لضعف مساهمة الاستثمارات العمومية، فقد دعا السيد الوزير تشجيع وتخفيف الرأسمال الخاص لينخرط في تنزيل المشاريع الاستثمارية بهدف خلق فرص الشغل والمساهمة في التنمية عبر إنتاج الثروة، فضلا عن التركيز على تطوير وتنوع العرض التصديري في إطار التنافسية وحماية الاقتصاد الوطني ووقايته من مظاهر التهريب والإغراق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المقرر، داز الوقت، التقرير موزع عليكم كاملين، راه في الفرق موزع عليكم كاملين.

المستشار السيد عبد الصمد مرعي:

مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 188 تعديل نوردها كما يلي:

• تقدمت الحكومة فيها بـ 12 تعديل؛

• فرق ومجموعة الأغلبية: 25 تعديل؛

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 35 تعديل؛

• فريق الأصالة والمعاصرة: 47 تعديل؛

• فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 33 تعديل؛

• فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛

• مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 24 تعديل؛

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادتان 3 و7 والمتعلقتان بمدونة الجمارك، والمادة 8 المتعلقة بمدونة الضرائب بالنصيب الأكبر منها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاربعاء 6 دجنبر اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد رفضها من طرف الحكومة وتشبث أصحابها تعديلا واحدا، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 41

استغرقت ساعات طوال من النقاش الجاد والمثمر، وذلك بطرحهم لعدد من التساؤلات والملاحظات والاقتراحات الهامة.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن أهم التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2018 تتجلى في كونه مشروعا إراديا، ذو توجه اجتماعي واضح، وفيه:

أولا إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم، الصحة، السكن، التشغيل؛

تقديم الدعم للفئات الاجتماعية الهشة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فضلا عن مجموعة من التدابير الرامية لدعم تشغيل الشباب منها على الخصوص إحداث 19.315 منصبا ماليا، بالإضافة إلى 20.000 في إطار التعاقد لفائدة قطاع التعليم، وتحسين شروط الاستفادة من الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم، ومن تحمل الدولة للاشتراكات الاجتماعية في إطار برنامج "تحفيز".

هذا، وقد جاء مشروع القانون المالي بمجموعة من التدابير الرامية لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات من خلال إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات عوض جدول الأسعار النسبية.

كما اعتمد مشروع القانون تدابير تروم تسريع تنزيل الجهوية الموسعة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصودة للجهات من 3% إلى 4%، مع إضافة اعتمادات من الميزانية العامة (2,5 مليار درهم)، أي ما مجموعه 7 ملايين.

هذا، وقد عرفت دراسة مشروع قانون المالية بمجلس النواب إدخال مجموعة من التعديلات أهمها أضيفت على مشروع القانون المالي منها:

- منح الإعفاء من الضريبة على القيمة؛

- الإبقاء على رسم الاستيراد؛

- الإبقاء على سعر الضريبة على الخدمات في حدود 14%؛

- عدم الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات؛

- إضافة نقل ملكية العقارات والممتلكات بدون عوض؛

- توسيع نطاق الإعفاء من الذعائر والزيادات لتشمل الغرامات بما في ذلك تلك المتعلقة بكل الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

كما شدد السيد الوزير على ضرورة تحمل المسؤولية المشتركة بين جميع المؤسسات الفاعلة في هذا المجال قصد بلورة نموذج تموي ناجح وفعال، قادر على تجاوز النقائص بناء على دراسة تقييمية دقيقة، تراعى فيها بدقة مجمل الاختلالات والأكراهات التي حالت دون تنزيل اوراش التنمية وفقا لما سطر له على ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة.

كما استحضرت السيد الوزير ما تنعم به بلادنا من استقرار جيوسياسي ساهم في تكريس مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمة المالية العالمية، داعيا إلى الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الرائدة في المجالات التنموية والتي

إغناء المشروع وتجويد بعض مقتضياته، كما سنبتقى مترقبين كذلك لتعهداتها بتعميق الدراسة والاستنباط بخصوص بعض الملاحظات والتعديلات التي من شأنها تشجيع الاستثمار وحماية منتوجاتنا وتقوية منافستنا بين الدول. السيد الرئيس،

تناقش مشروع قانون المالية اليوم وكلنا أمل أن يكون في مستوى التوجهات الملكية السامية ولانتظارات وتطلعات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية. كنا نأمل أن يكون المشروع في حجم الرهانات المطروحة وأن ينجح في رفع تحدي لاسترداد منسوب الثقة في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها في التصريح الحكومي وتقديم ما يفيد بأن الأفق مطمئن.

كم كنا نأمل كذلك ألا يغلب هاجس التوازن المالي على المشروع على حساب العدل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. كنا نأمل أن يكون المشروع يحمل على الأقل بصيص الأمل يرى فيه الفلاح البسيط نفسه والعاقل والمعلم والطالب والفقير والمهمش والمحروم والموظف وكل من يئن تحت وطأة الحاجة في مجتمع كثرت فيه الحاجيات وتشرَّب فيه الأعين إلى الكماليات، الكمال لله.

لكن الأحداث والسياقات التي واكبت إعداد مشروع الحكومة، تبين أن الحكومة لازالت بحاجة إلى الكثير من التارين وتوضيح الرؤيا، وأنها بعيدة عن توجهات الخطب الملكي في عدة مناسبات، حيث لم يرق المشروع إلى ما ينتظره الشعب المغربي، إذ لازلنا في حزب الاستقلال ننظر اجتهادات إضافية للمواكبة للاختلالات المجتمعية للتخفيف منها أو الحد من تفاقمها.

ولي اليقين أن الحكومة بفضل اجتهادات والنية الحسن ستحظى بالأجرين.

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية هي أيضا إحدى المحطات المناسبة لتطوير التواصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وللتذكير والنقاش الجاد والصریح حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطروحة علينا اليوم في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا أمام المتغيرات التي يعرفها محيطنا الجغرافي والعربي والدولي، ومدى الانعكاسات الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي.

أولى هذه القضايا، قضية وحدتنا الترابية حيث تؤكد الموقف الثابت لحزب الاستقلال بخصوص وحدتنا الترابية، واختيار المغرب للحكم الذاتي كحل لا مشروط للنزاع المتفعل في الصحراء المغربية، الحل الذي نال موافقة جل دول العالم، وحتى من كانت بالأمس تعاكسه أصبحت تتراجع عن قرارها وسحب اعترافها بالأطروحة الحزافية للخصوم، يرجع ذلك لحنكة ومصداقية جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وما اللقاء الأخير في القمة الإفريقية الأوروبية في أيدجان، العاصمة الاقتصادية للكويت ديفوار، لدليل يضاف للنجاحات الباهرة للسياسة الرشيدة لجلالة الملك ومدى التقديرات

تعديلا.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع. وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالي، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون: 8؛

المعارضون: 1؛

المتنعون: 3.

شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المقرر، والآن غادي نفتحو باب المناقشة وسأعطي الكلمة لأول متدخل للسيد رئيس فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء؛

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين؛

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018، والذي يكتسي أهمية كبرى باعتباره أول مشروع قانون المالية لهذه الحكومة، غير أنه من الواجب علينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بما اخترناه من موقف مبدئي بغض النظر عن موقعنا في المعارضة أو الأغلبية، أن نكون صادقين في خطابنا لما يلميه علينا واجبن الوطني من إساءة النصح والنقد الإيجابي المقرون باقتراح البدائل الكفيلة بإثارة الطريق وإيجاد الحلول التي من شأنها التخفيف من معاناة الاقتصاد الوطني من وطأة الخصاص الذي تعرفه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، معتمدا في ذلك لما راكمه من تجارب في خدمة الشعب إلى جانب القوى الوطنية الحية لمواجهة كل المخاطر المحدقة بوطننا.

ومن هذا المنطلق، وبالرجوع إلى ما تعلمناه في المدرسة الاستقلالية ألا نبخس الناس أشياءهم كي لا نحبط العزائم والاجتهادات، إذ نسجل بكل موضوعية وطنية استقلالية النقط الإيجابية التي تضمنها مشروع، والتي تسير في اتجاه بلورة بعض الأهداف والواردة في مشروع الميزانية، حيث تجاوزت الحكومة إيجابيا مع بعض تعديلات الفريق الاستقلالي الهادفة إلى

ويعود الفقر والهشاشة الذين تعاني منها ملايين الأسر المغربية، بوجه الخصوص إلى ضعف الاستثمار الجاد والنافع في الكفاءات البشرية والشروط الرديئة للسكن، وعدم تكافؤ الفرص، والإعاقات الجسدية والعقلية، وضعف التجهيزات الأساسية لاسيما في العالم القروي.

ويزداد الوضع استفحالا كذلك بشكل يشكل انشغالا سياسيا بالغا بالنظر إلى أهميته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ يغطي العالم القروي 90% من المساحة الإجمالية للمغرب، ويمثل 40% من ساكنة البلاد، ويضم 85% من الجماعات ب 1282 جماعة قروية من بين 1503 جماعات، كما تمثل الفلاحة ما يصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم حجمه والإقرار بتوالي وتعدد البرامج التي تستهدف تنمية العالم القروي منذ الاستقلال، إلا أن النتائج تظل جد محدودة، إذ أن آثار البرامج والمشاريع التنموية القروية تبقى دون مستوى تطلعات وحاجيات السكان، الشيء الذي يظهر استمرار التسجيل الضعف للبنى التحتية وانتشار المناطق المعزولة وضعف الخدمات الأساسية وقلة البنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الانطباع الأول الذي يمكن أن يتكون لدى كل مطلع على هذا المشروع، سيكشف على أنه يكرس الاستمرارية ويقطع تماما مع السياسة القديمة في مجال التنمية، والتي في كثير من المناحي أفضت إلى آفاق غير مرضية.

فمشروع قانون المالية الحالي يظل وفيما للنهج والمقاربات القديمة التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة، ولم يقدم تصورا واضحا للنموذج التنوي إذ يجر الاقتصاد الوطني من اختلالاته.

وقبل أن اختتم مداخلة هاته لأفسح المجال لزميلي الأخ ميارة النعم الذي سيتولى مناقشتكم في الشق الاقتصادي والاجتماعي، لا يفوتني أن أدعو الحكومة إلى إرساء برامج الحوار الاجتماعي المسؤول، حيث من الحوار تنجلي العيوب، ويمكننا أن نتغلب عليها آمين للحكومة النجاح الكبير، لأن في نجاحها تطور للمغرب وتميمته، وكل هذا مصداقا لقوله تعالى: "إن أريد إلا إصلاح ما استطعت، وما توفيتي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أئيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم.

المستشار السيد النعم ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

الوازنة لجلالته بين رؤساء الدول الإفريقية والأوربية على حد سواء.

وإننا في حزب الاستقلال إذ نتمن وبارك الخطوات الجبارة الثابتة لجلالته وشجاعته السياسية في الرسالة الموجهة مؤخرا إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إثر قراره الجائر والأرعن القاضي بنقل سفارة بلاده إلى القدس الشريف، واعتباره عاصمة لدولة إسرائيل.

ونغتنمها فرصة كذلك للتنديد بهذا السلوك العدواني على الحرمة العربية والمقدسات الإسلامية، وندعو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني للخروج في المسيرة المزمع تنظيمها بعد غد بكل كثافة وبكل وعي ومسؤولية للتعبير عن وحدة الصف المغربي والتزامنا وراء جلالة الملك رئيس لجنة القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والعربية.

كما لا نفوتنا المناسبة، دون أن نقف وقفة إجلال واعتزاز بقواتنا المسلحة الملكية بجميع تشكيلاتها البرية والبحرية والجوية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى لأركان الحرب العامة والضامن لسيادة ووحدة البلاد، لنعبر لهم جميعا عن مدى امتنان المغاربة لهم جميعا بالمجهودات التي يبذلونها لينعم الوطن بالأمن والأمان والاستقرار.

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يجبل بالكثير من المعضلات التي لم تعد تقبل التأجيل ولا الانتظارات والتي تتطلب تدابير سريعة يلمس المواطن نتائجها المرجوة.

فعلى الرغم من المجهود التي تبذلها بلدنا للتقليص من حدة الفقر والهشاشة بين المواطنين، فإن الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية والوطنية الرسمية لا زالت ترسم صورة غير مرضية عن الأوضاع الاجتماعية ببلادنا، مؤكدة أنه على الرغم من مختلف الأوراش والمبادرات التي انطلقت في السنوات الأخيرة، فإن الوضع الاجتماعي في المغرب لا زال مقلقا.

ذلك أن الأزمة الاجتماعية التي تعيشها بلادنا تعد جد معقدة وبنوية لدرجة كونها تهدد التماسك والاستقرار المجتمعي بفعل تفاقم الفقر والتهميش ومظاهر الحيف الاجتماعي الذي تعاني منه شرائح واسعة من شعبنا، سواء على المستوى المادي المتمثل في انعدام الدخل الكافي لتلبية الحاجيات الأساسية أو على المستوى المجالي المتمثل في مأساوية الوضع المعيشي واندساد الآفاق في العالم القروي على وجه الخصوص اللذين تعتبر الهجرة المكثفة إحدى تجلياته.

وإن من تجليات الفقر والهشاشة وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية واسعة تنسم بالحرمان على مستوى الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والولوج إلى السكن اللائق والتعليم والصحة بصفة عامة، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية، مما يجعل شرائح واسعة من مواطنينا خاصة في العالم القروي غير قادرين على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيى حياة كريمة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

اعتبارا لما سبق، كنا ننتظر من مشروع قانون المالية الذي ناقشه اليوم، أن يقطع مع توجهات ومنطلقات قوانين المالية السابقة، وأن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة تضع على الأقل معالم النموذج التنموي الجديد، وذلك طبقا للتوجهات الملكية المتضمنة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حيث أكد جلالتة حين قال "أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"، ويضيف جلالتة: "إننا نتطلع لبلورة رؤية مندججة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة" انتهى كلام جلالة الملك.

إن من بين التوجهات العامة لمشروع قانون مالية 2018 نجد ترسيخ الجهوية المتقدمة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التنزيل الحقيقي لهذا الورش لن يتم إلا بالبداية بنقل الاختصاصات إلى الجهات، ومصاحبها بنقل الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العامة إلى الجهات، وليس فقط برفع حصة الجهات من الضريبة على الشركات وعلى الدخل من 3 إلى 4%. فالقانون المتعلق بالجهوية المتقدمة يتأسس على ضرورة توسيع اختصاصات الجهات ونقل اختصاصات لها.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع ينطلق من فرضيات غير واقعية ناقشها كما يلي:

• التحسن الذي عرفه نمو الاقتصاد الوطني من 1.2% سنة 2016 إلى 4% سنة 2017 (بفضل سنة فلاحية جيدة)، غير أن هذا التحسن يتوقع تراجعها إلى 2.9% سنة 2018 (حسب المندوبية السامية للتخطيط). بينما مشروع قانون المالية لسنة 2018 يفترض تحقيق نمو قدره 3.2%.

• انتعاش طفيف لوثيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية، لتنتقل من 2.2% سنة 2016 إلى 2.5% سنة 2017 ثم إلى 2.9% سنة 2018 (حسب المندوبية السامية للتخطيط دائما)، بينما مشروع قانون المالية لسنة 2018 يفترض تحقيق 3.6%.

• تراجع عجز الميزانية، منتقلا من 4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى 3.8% سنة 2017 ثم إلى 3.5% سنة 2018 حسب المندوبية السامية للتخطيط، ويتوقع مشروع قانون المالية إلى حصره في 3%.

• مواصلة ارتفاع دين الخزينة: على الرغم من أن الحكومة تعلن قدرتها

على التحكم في مديونة الخزينة واتخاذها التدابير الضرورية من أجل تقليص نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي، نسجل أن دين الخزينة، سواء الداخلي أو الخارجي، يواصل ارتفاعه. وبالتالي نسجل ما يلي:

• ارتفاع دين الخزينة من 430.9 مليار درهم سنة 2011 إلى 673.2 مليار درهم مع متم 6 أشهر الأولى من سنة 2017، وبارتفاع يقدر ب 56.2% ما بين 2011 و2017.

• نسبة ارتفاع دين الخزينة تفوق نسبة ارتفاع الناتج الإجمالي الداخلي، وبالتالي يصعب التأكد على أن نسبة دين الخزينة من الناتج الإجمالي الداخلي في طريقها للتقليص، علما أن هذه النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى (58.2% في سنة 2012؛ 61.7% في سنة 2013؛ 64.7% في سنة 2016).

• من المرتقب أن تصل نسبة دين الخزينة 65.3% مع متم 2017، وذلك بالاعتماد على تطور الناتج الداخلي الإجمالي.

• تفاقم عجز الميزان التجاري في حدود 18.8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2017 و2018 عوض 18.2% سنة 2016.

• بناء على تطور السكان النشيطين وتراجع عدد مناصب الشغل الصافية، سيعرف معدل البطالة ارتفاعا لينتقل من 9.6% سنة 2016 إلى 10.7% سنة 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى 10.2% سنة 2018. ارتفاع مستمر ومتزايد لعدد العاطلين والذي بلغ مليون و200 ألف عاطل عن العمل.

في الوقت الذي ننادي فيه بالتحكم في عجز الميزانية العامة عبر التقليص من نفقات التسيير، خاصة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، نجد أن هذه النفقات ترتفع بحوالي 6 مليار درهم ما بين 2017 و2018 (لنتنقل من حوالي 35.5 مليار إلى 41 مليار درهم)، في الوقت الذي كان فيه متوسط ارتفاع نفقات المعدات والنفقات لا يتجاوز 2 مليار درهم.

وهنا لا بد أن نسجل أن نسبة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 3.3% إلى 3.7%، في حين أن هذه النسبة كانت قد انخفضت من 3.4 سنة 2016 إلى 3.3 سنة 2017. على الحكومة السعي الجدي إلى التقليص من هذه النفقات.

من جهة أخرى، فإن الارتفاعات التي يتم التحدث عنها في القطاعات الاجتماعية همت فقط ميزانيات التسيير، نتيجة ارتفاع الأجور من جراء الارتفاع العادي والتوظيف بالتعاقد وميزانيات التسيير، بينما ميزانية الاستثمار التي من شأنها تحسين الولوج للصحة والتعليم على الخصوص لم تعرف زيادات مهمة:

ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة انتقلت من 2.4 مليار إلى 2.5 مليار درهم (أي بزيادة فقط 100 مليون درهم)، أما ميزانية التسيير ارتفعت بأزيد من 400 مليون درهم (من 11.9 مليار درهم إلى 12.3 مليار درهم).

للمشروع؛

لا يسعنا في هذا الباب، وهذه إيجابية إلا أن نهني إدارة الضرائب لانخراطها في تبسيط مدونة الضرائب وتجويد نصوصها وتقديمها وتبويبها بما يضمن على مدونة الضرائب المزيد من الوضوح والشفافية وتمكن المواطنين من التعرف بسلاسة على التزاماتهم الضريبية.

كما نهني كذلك إدارة الضرائب على سعيها لتنفيذ مجموعة من التدابير، دأب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على اقتراحها بخصوص كتنسيق مثلا مبدأ التصاعد فيما يتعلق بالضريبة على الشركات.

على الرغم من تطبيق مبدأ التصاعد فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، إلا أن المعدلات المقترحة لا تراعي القدرات التمويلية للمقاولات المتوسطة. ويتعين إعادة النظر في:

أولا، المعدلات الضريبية بتخفيض المعدل الأقصى؛

ثانيا، إحداث معدل رابط بأشطر تراعي المقاولات المتوسطة؛

ثالثا، مراجعة الأشطر وتوسيعها.

غالبية التدابير الجبائية المقترحة تهدف إلى تبسيط وتوضيح وملائمة المساطر الجبائية. وفي هذا الإطار، نحث إدارة الضرائب على تعميم إجبارية الإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني للضرائب والرسوم.

يتعين وضع تدابير جبائية كذلك وميزانية لوقف نزيف إفلاس المقاولات (7216 مقالة أعلنت إفلاسها في سنة 2016، ويرتقب كذلك بزيادة 21% عن سنة 2015، أزيد من 15 ألف مقالة أعلنت إفلاسها في 2016).

إفلاس المقاولات أصبح يهدد الاقتصاد الوطني، وعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات مستعجلة لتنفاذي أزمة اقتصادية وشيكة مثل:

أولا، الاحترام الصارم لآجال الأداء، مع تطبيق غرامات تراعي مدة التأخير التي تصل إلى 10 أشهر في بعض الأحيان؛

ثانيا، تسريع أداء متأخرات الضريبة على القيمة المضافة التي تعد مشكل حقيقي بالنسبة للمقاول.

إننا، في حزب الاستقلال، لا يسعنا في هذه الظرفية الانتقالية والدقيقة التي يمر منها الاقتصاد الوطني والاختلالات الاجتماعية المتراكمة، إلا أن نكون إيجابيين في كل المبادرات التي يمكن للحكومة أن تسنها في مشروع قانون المالية، والتي من شأنها أن تحرك عجلة النمو وتوفر فرص الشغل.

إن التوجه الحقيقي لخلق دينامية جديدة لن يكتمل في نظرنا إلا بخلق هيئة للحكامة الجيدة تتكفل بتنفيذ المشاريع لدى السيد رئيس الحكومة وليس لدى أجهزة أخرى.

وبالمناسبة لا يفوتنا إلا أن نسجل الموقف المتأرجح للحكومة في اتخاذ قرار إحداث هيئة دائمة للحكامة وتتبع البرامج والمشاريع قد تكون تحت سلطة السيد رئيس الحكومة.

كيف يمكن أن نرفع من عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى أكثر من مليون مستفيد، دون الرفع من الاعتمادات المخصصة لذلك؟

ميزانية التسيير لوزارة الصحة أيضا ارتفعت من 4.8 مليار درهم إلى 5.8 مليار درهم (+ 1 مليار درهم)، في حين ارتفعت ميزانية التسيير من 49 إلى حوالي 53 مليار درهم (+ 4 مليار درهم)، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين (20000 أستاذ متعاقد)

غياب تقييم حقيقي للنفقات الجبائية من أجل معرفة وقعها على النمو، وعلى دعم المقاولات بالخصوص، حيث يلاحظ الرجوع إلى وثيرة ارتفاعها، حيث ارتفعت بأزيد من 1.7 مليار ما بين 2015 و2017، حيث ناهزت حوالي 34 مليار درهم.

وهنا لا بد من أن نسجل أن قطاع البناء مازال يستفيد من إعفاءات ضخمة تقدر ب 8.5 مليار درهم (أزيد من 25% من مجموع الإعفاءات) في حين أن قطاع الصناعات الغذائية يستفيد فقط من 2.3 مليار درهم (أي بنسبة 7%)، وقطاع السيارات يستفيد فقط من نسبة 1.6%، السياحة لا تستفيد إلا من نسبة 0.5%.

في إطار التوجه نحو وضع نموذج تنموي جديد، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، يتعين إعادة النظر بشكل شامل في منظومة النفقات الجبائية من أجل جعلها تيسر النموذج التنموي الذي نطمح إليه جميعا.

تخصيص الملك الخاص للدولة للاستثمارات بما لا يتماشى مع التوجهات العامة لقانون المالية من خلال استفادة قطاع البناء والسكن من 34% من مجموع المساحات المخصصة في سنة 2016، بينما تخصيص فقط 5.6% للقطاع الصناعي و0.64% لقطاع الصحة.

على مستوى التوزيع الجغرافي، نسجل كذلك أن هذا التوزيع غير منصف ولا يساهم في تحقيق تنمية متوازنة بين جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

حري بنا أن نتساءل اليوم عن مدى تنفيذ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بالنسبة للسنوات السابقة، حيث أن الأرقام المعلنة ضخمة، وما مدى وقعها على النمو وعلى إحداث فرص الشغل، حيث بلغت الاستثمارات العمومية ما يناهز 195 مليار درهم في سنة 2018 مقابل 190 مليار درهم في سنة 2017.

ونطلب من الحكومة أن تمدنا بحجم الاستثمارات المنجزة على أرض الواقع وكذا انعكاساتها على مستوى النمو والتشغيل خصوصا، لأنه أي استثمار للدولة يجب أن ينعكس على فرص الشغل التي يتيحها.

لكي تتمكن من تقييم حقيقي للاعتمادات التي تخصص سنويا للاستثمار، سواء المتعلقة بالميزانية العامة أو المؤسسات أو المقاولات العمومية. المبالغ المعلن عنها سنويا لا تتعدى كونها توقعات.

أولا، عدم انسجام التدابير الجبائية المقترحة مع التوجهات العامة المعلنة

فبرامج الوزارة المشرفة على قطاع التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي أكدت على تقليص نسبة الاكتظاظ في هذه السنة إلى 30 تلميذ في السنة الأولى ابتدائي وإلى 36 تلميذ في باقي السنوات.

الخدمات الصحية

يعتبر قطاع الصحة قطاعا حيويا في جميع الدول، فبدون صحة لن يكون هناك عقل سليم ولن يكون هناك مواطن منتج ومطمئن ذهنيا، غير أن هذا القطاع بدوره يعاني منذ عقود من اختلالات وأعطاب.

فالتقرير الذي أنجزته هيئات مستقلة قدم صورة قائمة عن المستشفيات العمومية في خصائصها الموهول في الأطر الطبية وشبه الطبية والموارد البشرية، وخصائصها الكبير فيما يخص البنيات التحتية والتي غالبية المستشفيات أصبحت غير صالحة للقيام بالمهام المنوطة بها.

إننا نستغرب كذلك لنسبة الوفيات في صفوف الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، والذين يلجأون كرها لهذه المرافق، وكذا في صفوف النساء الحوامل والأطفال الرضع، ولا نستغرب كذلك لعودة أمراض الفقر في بلادنا كإسبانيا والجزائر.

إن هذا الوضع يمس بحقوق المواطنين في ولوج الخدمات الصحية ويمس كذلك بحقوقهم الإنسانية والدستورية في المساواة والمواطنة.

والغريب في كل هذا، أن هذا الوضع ليس قدرا محتوما، فبتقليل من الإرادة والعزيمة يمكن تغييره إلى ما هو أفضل. ولو كانت هناك إرادة وتصميم على المستوى الوطني والجهوي لتم إعادة تكوين الفائض من الموظفين وتعيينهم في هذه المرافق التي تعاني من الخصاص المذكور.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

لا يمكن الحديث عن مشروع ميزانية 2018 دون الحديث كذلك عن كيفية تطبيق هذه الميزانية دون الحديث كذلك عن الأمور التشاورية التشاركية، لابد للحكومة أن تقوم بها من أجل التطبيق السليم ومن أجل كذلك الوصول للأهداف.

وأههما، السيدات والسادة، هو الحوار الاجتماعي، ولا يمكن الحديث عن الحوار الاجتماعي في ظل حكومة تواطت مع نفسها لمدة 7 سنوات في إقصاء مذهب لعقلية الحوار الاجتماعي وفي عدم رغبة حقيقية في الدخول في حوار اجتماعي قادر أولا على استدامة السلم الاجتماعي أولا، وقادر كذلك على مساعدة الحكومة في تجاوز مجموعة من الإشكالات.

إننا اليوم، وهنا أخاطب السيد رئيس الحكومة، نعيش فترة فراغ حقيقي بعد لقاء يتم من الحوار الاجتماعي، والذي استبشرت فيه النقابات الأكثر تمثيلية خيرا، إلا أنها خرجت خاوية الوفاض، خرجت بدون أدنى أي شيء، لا في ميزانية 2018 ولا في التصور العام الذي تعطيه الحكومة للحوار الاجتماعي.

هل تجاوزنا فعلا مرحلة تأسيس الحوار الاجتماعي، نحن لا نطالب

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت كل المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تبعث، حسب الحكومة، على الارتياح والتفاؤل، فإن توزيع خيراتة وثماره ونموه يعاني من اختلالات صارخة، فالتقرير الذي أعد بأمر ملكي من طرف كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب ليجيب عن تساؤلات المغاربة، أين هي ثروة المغرب؟ أين هي ثروة المغاربة؟

توصل إلى أن الثروة الموجودة بالمغرب تقدر بما يناهز 13 مليار درهم، أي مليار و300 مليار أورو، و70% من هذه الثروة غير مادي، وأن هذه الثروة تضاعفت مرتين في عهد الملك محمد السادس خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013. لكن توزيع ثمارها يعاني من غياب العدالة والإنصاف، فهناك نسبة 10% من أغنياء المغرب يستهلكون 33% من ثروته. ويعني ذلك أن حصة النجم لا تصل إلى كل المغاربة.

إن هذه الاختلالات الاجتماعية لن تساعد على إرساء سياسة تنمية متوازنة. والقراءة التقنوقراطية للوضع الاقتصادي في البلاد ستظل ناقصة، إذا لم توأكها مقارنة سياسية وسوسولوجية وثقافية للمشاكل.

إخفاقات المنظومة التعليمية

قطاع التعليم كمثل حي، يعتبر مفتاح صعود كثير من الاقتصاديات في آسيا مثلا، ويمكن أن يكون كذلك في بلادنا محفزا لمضاعفة الرأسمال اللامادي الذي سيرتفع حسب بعض المختصين بنسبة 80%، لكنه يعاني من التأخر والشلل وبالتالي ضعف مردوديته ومساهمته في تنمية البلاد. فمجرد نظرة شكلية بسيطة لا تفذ إلى عمق أمراضه المتمثلة في مناهجه وطرق تدبيره ومقارباته، تظهر لكل ملاحظين من هذه المشاكل. ولعل أهمها يكمن في تدبير الزمن المدرسي، وفي تجلياته الهدر والاكتظاظ وضعف التأطير، والمكررون في الأسلاك الذين يتجاوزون 400.000 تلميذ؛

- نسبة التخرج في الإجازة: 42%؛

- نسبة التخرج بعد 5 سنوات: 7.6%؛

- نسبة الطلبة الذين يحصلون على إجازة خلال ثلاث سنوات: 9%؛ ونسبة الانتطاع العالية في السلك الابتدائي في سلك الإعدادي وكذلك النسب المهولة لا للاكتظاظ لا في الإعدادي ولا في الثانوي، وفي بعض الكليات وكليات الحقوق مثلا 260 طالب لكل مائة مقعد.

وفي هذا الصدد، نذكر باستنتاجات آخر تقرير صادر عن المنتدى الدولي الاقتصادي حول الأعمال والذي صنف المغرب في مجال التعليم والتكوين سنة 2017 في المرتبة 110 فيما يخص تنافسية القطاع و120 فيما يخص جودة التعليم.

إن هذا الوضع غير السوي يسائلنا جميعا، ونتمنى أن تثمر الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية ومحمود كل المسؤولين التربويين في إصلاحه.

التنموي، والمحور الثاني الجهوية المتقدمة وسيتوقف فريقنا في الجزء الموالي عند الشق الاجتماعي بمختلف أبعاده.

السيد الرئيس،

إن واقع الاقتصاد الوطني لا يبشر بأننا على الدرب القويم لرفع التحديات، ومع ذلك فقد جيء بقانون المالية المعروض على أنظارنا اليوم يركز في مضامينه على المزيد من التحكم في التوازنات المالية ولكن من خلال اعتماد الآليات السهلة والتي تأتي على حساب القدرة الشرائية للمواطنين في غياب تام لإجراءات نوعية ذكية تستجيب لمتطلبات المغرب المعاصر الذي يتطلع إلى اللحاق بركب الدول الصاعدة.

وبالتالي فهو لا يعدو أن يكون استنساخا لقوانين المالية السابقة في بنيته وهيكلته وأولوياته، ولا يتضمن أي نفس جديد يعكس تمثل الحكومة للرهانات التي دعا إليها جلالة الملك.

فمنذ سنة 1990 إلى يومنا هذا والبنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني تعرف جمودا مزمنًا، لأن التركيبة الهيكلية للقطاعات المنتجة لم تعرف أي تحسن وبالتالي يصعب على بلادنا ولوج نادي الدول الصاعدة، بل نلاحظ أن هذه التركيبة الاقتصادية ازدادت سوءًا مع مرور السنين الأخيرة.

السيد الرئيس،

هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة، لا تساعد على تحقيق معدلات نمو مرضية، بحيث أن نسبة النمو إبان ولاية السيد إدريس جطو ناهزت في المعدل السنوي نسبة 5%، وانخفضت نسبيًا مع حكومة السيد عباس الفاسي لتستقر في حدود 4.5% كمعدل سنوي لتنهال مع الحكومة السابقة وانخفضت إلى 3.2% كمعدل سنوي.

فالبنية والتركيب الهيكلية للاقتصاد الوطني تتميز بمجموعة من السلبيات وضعف نجاعة النموذج التنموي المعتمد، ويتجلى ذلك بوضوح على سبيل المثال لا الحصر، في المؤشرات السلبية التالية:

1- أننا بمجهود استثنائي ضخم يوازي 36% من الناتج الداخلي الخام نحقق، بالكاد، نسب نمو تتراوح بين 2% و4% في الوقت الذي نحقق فيه دول أخرى نموًا اقتصاديًا سنويًا أكبر بفضل مجهود استثنائي أقل.

2- النمو الاقتصادي بالمغرب، لا يحدث الشغل في الحد الأدنى المطلوب.

3- النمو الاقتصادي بالمغرب يعمق الفوارق الاجتماعية.

4- النمو الاقتصادي بالمغرب يكرس الفوارق الجالية، ولا أدل على ذلك التفاوتات المسجلة على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية.

5- دعم الطلب الداخلي لم يواكبه، بالقدر المأمول، نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني، الذي ظلت إنتاجيته محدودة.

6- قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، تبقى القطاعات الإنتاجية الأساسية للنمو الاقتصادي بالمغرب بمساهمة تقدر بحوالي

بمأسسة الحوار الاجتماعي، نحن نطالب فقط بأن تحقيق أشياء حقيقية وبسيطة لطبقة الشغيلة المغربية، وأولها، وهذا التزام حكومي هو تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 والتي إلترمت حكومة عباس الفاسي بتطبيقه، وبقيت بعض البنود العالقة لم تستطع الحكومتين في ظرف 7 سنوات تطبيقه.

إجراءات لا تتحمل فيها خزينة الدولة ولو فلسًا واحدًا، ولم يتم تطبيقها، إجراءات أخرى يجب أن تكون للحكومة الجرأة على تطبيقها، لأنها تم أيضًا الرفع من القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وكذلك الرفع من كرامة الطبقة الشغيلة، إلا أنه والحقيقة هذه على أن الحكومة تتأمل في إفقار الفقير وفي القضاء على طبقة متوسطة تم تشكيلها بتوافق الجميع، والتي كانت في كثير من الأحيان هي صمام للشعب المغربي، وأصبحت حاليًا تنجر إلى طبقات فقيرة مما يهدد السلم الاجتماعي قاطبة.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في نهاية كلامي، أنا سأختم كلمتي هذه بمقولة حسانية، تقول في مثل حساني بسيط جدًا، يقول على أنه: (اللي عشاك وعشاه في ماعون واحد إلى ميلو كفيه)، يعني من قوتك وقوته في إناء واحد إلى ميلو هو كبو أنت. شكرًا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأحد أعضاء فريق الاصالاة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواني المستشارين،

لي الشرف أن اتناول الكلمة باسم فريق الاصالاة والمعاصرة بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018.

السيد الرئيس،

إن السياق العام الذي ينبغي أن يؤطر النقاش حول مشروع القانون المالي لسنة 2018 هو الرهانات التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحرفية حين دعا جلالته إلى بلورة رؤية مندمجة تؤسس لنموذج تنموي جديد وتسريع تنزيل ورش الجهوية، وبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب.

واستحضار لهذه الرهانات سأنتقل إلى محورين، المحور الأول النموذج

سنة 2012، ثم 12% سنة 2014 واستقرت في حدود 17% سنة 2015.

لماذا إذن الاستمرار في ضخ مبالغ مالية كل سنة بهذا صندوق؟ لماذا لا يتم بدل ذلك منحها لوزارة الفلاحة باعتبارها المشرفة على الصندوق، لتمويل المشاريع والمخططات التي أطلقتها؟

النموذج الثاني، صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

فبالإطلاق على تطور المداخل ونفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي خلال السنوات 2014، 2015، 2016، يتضح أن مداخله ارتفعت بوثيرة عالية جدا، حيث انتقلت سنة 2014 من 7 مليار و237 مليون درهم إلى 11 مليار و566 مليون درهم سنة 2016، في الوقت الذي انتقلت نفقاته سنة 2014 من 1 مليار و839 مليون درهم لتبلغ سنة 2016، 2 مليار و620 مليون درهم فقط، مما يعني انه لا وجود لأي تناسب بتاتا بين تطور مداخله ونفقاته.

الأمر الذي يجعلنا نتساءل باستغراب عن الجدوى من هذه الصناديق إن كان لا يتم توظيف الاعتمادات المرصودة بها؟ هذا في الوقت الذي نجد مظاهر الفقر والهشاشة تستشري في المجتمع المغربي ويعانون ويلاتهما.

هذا الواقع الذي رصدناه بهذين الصندوقين، ينطبق على جل الصناديق إن لم نقل كلها، خاصة ذات البعد الاجتماعي، كصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، وصندوق تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة، وغيرها من الصناديق الأخرى.

لهذا يحق لنا أن نتساءل مع الحكومة عن السر، وراء شبه التجميد الذي يطال أرصدة هذه الصناديق، فالأمر يتعلق بأموال دافعي الضرائب أموال المغاربة، ويحق لهم معرفة سبب عدم توظيفها في ما يخدم مصلحتهم.

السيد الرئيس،

من خلال كل ما سبق، يتبين لنا أن مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا لا يرقى إلى المستوى التعبير عن الإرادة السياسية للحكومة في التجاوب مع الخطاب الملكي الداعي إلى إعادة النظر في النموذج التنموي.

المحور الثاني، الجهوية المتقدمة:

نستشف من مشروع قانون المالية لسنة 2018، أن الحكومة لم تمتلك بعد الأبعاد المؤسساتية العميقة والمؤطرة لورش الجهوية المتقدمة، بما يمكنها من الانخراط الفاعل في هذا الورش والانسجام مع غايات المشرع الدستوري، على اعتبار أن الجهوية هي المدخل الجوهري والرافعة الصلبة التي تنصب فوقها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أبعادها المحلية والترايبية.

فمن بين الأسئلة الملحة المطروحة اليوم، والتي تتطلب من الحكومة البحث عن إجابات واضحة وشفافية لها ما يلي:

- هل فعلا استطاعت ترسانة النصوص القانونية المتعلقة بهذا الورش

80% في القيمة المضافة الإجمالية، في الوقت الذي لا تتعدى فيه مساهمة قطاع الصناعة 14%، وذلك بسبب سياسة استثمارية تفتقر لمقومات النجاعة والفعالية، أهم تجلياتها عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم؛

7- تنامي غير مسبوق للمديونية العمومية في عهد الحكومة السابقة، والذي لازال مستمرا في عهد هذه الحكومة.

8- إشكالية الحسابات الخصوصية، وهنا سأتوقف قليلا لنقرأ بعض المؤشرات السلبية حول هذه الحسابات.

السيد الرئيس المحترم،

لن ننكر أن للحسابات الخصوصية أهمية كبيرة جدا، إذ تعتبر من بين الآليات التي تعتمد عليها الحكومة في تفعيل السياسات العمومية، خاصة في مجالات ذات البعد الاجتماعي والتنموي.

لكن ما نسجله هو كثرة الصناديق، وما يشوب تديرها من اختلالات وفتائن كبيرة، بحيث أن هناك حسابات تضم مبالغ مالية لا يتم توظيفها أو يتم توظيف جزء ضعيف منها.

فمن غير المعقول أن يتم تجميد حوالي 127 مليار درهم كصيد متركم بهذه الصناديق، دون أن يتم توظيفها لصالح البرامج الاجتماعية والتنموية تعود بالنفع على المواطنين، في الوقت الذي تشتكي فيه جل القطاعات الوزارية من ضعف الإمكانيات المادية، فإما أن يتم استغلال المبالغ المالية الموجودة في هذه الصناديق، وإما إغلاقها وتحويل اعتماداتها إلى الميزانية العامة لأجل استثمارها على النحو الأمثل.

وقد كانت بعض هذه الصناديق نتيجة سوء تديرها، موضوع تقارير المجلس الأعلى للحسابات، آخرها تقرير المجلس لسنة 2015، والذي شخص وضعية أربع صناديق، هي صندوق التجهيز الجماعي، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وصندوق الخدمات الأساسية للمواصلات، إضافة إلى الصندوق الخاص بالطرق، يضاف إليها التقرير الأخير حول صندوق التماسك الاجتماعي الذي شخص صورة سوداء بخصوص هذا الصندوق.

وسأقتصر على تناول نموذجين من بين هذه الحسابات الخصوصية، لأبرز المفارقات الصارخة بين حجم الموارد المخصصة لها وضعف نفقاتها.

النموذج الأول، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية:

فبالنسبة لهذا لصندوق، فقد أوضح تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، أن نسبة استعمال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بلغت حوالي 50% كمعدل خلال الفترة المتراوحة ما بين 2008-2015، وبالرغم من الزيادة الملموسة التي عرفتها موارد الصندوق خلال هذه الفترة والتي بلغت أكثر من 2 مليار درهم، فإن توظيف هذه الموارد عرف انخفاضا ملموسا خاصة خلال السنوات المالية الموالية، حيث بلغت نسبة استعمال موارده سنة 2011، 37% لتتخفف بعد ذلك إلى 24%

الحكومية ممتلكين للأسس الجهوية ومنتسعين بمبادئها وقيمتها ومطلعين بشكل دقيق على نطاق صلاحيتها وتميزها على صلاحيات باقي مؤسسات الدولة والجماعات الترابية الأخرى.

لم تبادروا إلى القيام بقيادات استراتيجية للجهوية بالتبعية وبالتقييم وصياغة تقارير سنوية لعرض خلاصتها ومقترحاتها وتبعية تطبيقها وتوصياتها، لم تقوموا بالتنسيق مع القطاعات الحكومية من أجل الدعم والمواكبة للإجراءات على المستوى المركزي والجهوي.

لم تقوموا بأية مبادرات من أجل دعم قدرات ونجاعة أطر وزارة الداخلية باعتبار دورها الريادي في تنشيط وتنظيم وضبط العلاقات بين المؤسسات والأطراف المعنية بتنزيل الجهوية.

لم تقوموا على تمكين الجهات بالموارد البشرية المؤهلة للاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل واستحضار التفاوتات المحلية بين الجهات، لم تصدروا ما تبقى من المراسيم خاصة المرسوم المتعلق بصندوق التأهيل الاجتماعي الذي سيمكن من تقليص العجز في مجالات حيوية، الماء الصالح للشرب، الكهرباء، السكن، الصحة، التعليم، الطرق إلخ، والرسوم المتعلقة بصندوق التضامن بين الجهات.

لم تخرجوا ميثاق اللاتمرکز إلى حيز الوجود لحد الساعة والذي بدونه يستحيل تحقيق النموذج التنموي الذي يطمح إليه الشعب المغربي ودعا إليه جلالة الملك في خطابه الأخير، السيد الرئيس،

وتبقى إحدى أكبر المعضلات الحقيقية التي تعاني منها الجهات ولا أعتقد السيد الوزير، وزير المالية والاقتصاد، أنكم ستخالفوننا إن قلنا أن ورش الجهوية المتقدمة برمته سيظل حبرا على ورق ومجرد تمهينات من الصعب إن لم نقل من المستحيل إدراكها في ظل ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للجهات وضعف مواردها، بل نذرتها بالنسبة لبعض الجهات.

صحيح السيد الوزير المحترم، أنكم بذلتم مجهودا حيث أن مشروع قانون المالية الحالي قام بالرفع من النسبة التي ترصدها الدولة للجهات من حصص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 4% بدل بعد أن كانت مستقرة في حدود 3% المطبقة حاليا، لكن لا أعتقد السيد الوزير المحترم أن هذا الإجراء على الرغم من أهميته يكفي لتجاوز إشكالية ضعف الموارد المالية خاصة بالنسبة لبعض الجهات الفقيرة.

أما فيما يخص التوزيع الجهوي للاستثمار فبالاطلاع على المذكرة المتعلقة به المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2018، يتضح أن الحكومة لم تقم بأي محاولة لتجاوز الفوارق المحلية، بل تعمل على تكريسها وتعميقها، ومن خلال توزيع الغلاف الجهوي المخصص للاستثمار بشكل لا متكافئ، إذ نسجل أن جهة الدار البيضاء-سطات تأتي في صدارة الجهات المستفيدة بما مجموعه 29 مليار و 931 مليون درهم، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بما مجموعه 24 مليار و 402 مليون درهم، ثم جهة مراكس-آسفي 11 مليار درهم، ثم جهة

تقديم إجابات حقيقية لإنجاح الجهوية وتحقيق الإقلاع التنموي؟

- ألا يشكل تعثر إخراج ميثاق اللاتمرکز تعطيلًا للديمقراطية والتنمية المحلية في مختلف أبعادها؟ وهدرا لقيمة الزمن السياسي؟

- ما هي الآثار المترتبة عن تعثر سن هذا الميثاق على مشروع الجهوية المتقدمة؟

- أية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف الجهات لتمكينها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

- هل لدى الحكومة إرادة حقيقية لتمكين الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

- ماذا تم إعداده في مجال التكوين والتكوين المستمر، للموارد البشرية والكفاءات القادرة على تدبير الشأن الجهوي، حتى لا تكون الجهات مجرد هياكل فارغة؟

- بشكل أدق، ماذا أنجزت الحكومة اليوم لإنجاح هذا الورش المؤسساتي الواعد؟ وهل استثمرت في كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تقديم إجابات حقيقية لمختلف الانتظارات؟

مع كامل الأسف، وعلى الرغم من الترسنة القانونية المواكبة لورش الجهوية، والتوجهات المتكررة لصاحب الجلالة، فإننا نسجل مع كامل الأسف أننا لازلنا نراوح مكاننا في هذا الورش البالغ الأهمية، مما يعكس غياب الإرادة الحقيقية للحكومة في تنزيل جمهوية متقدمة طبقا لما هو منصوص عليه دستوريا.

كيف يمكن لجهة أن تتكلف بالاستثمار في إطار اختصاصاتها الذاتية، وهي أصلا ليست عضوا في اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية للاستثمار؟ وكيف يمكن للجهة أن تكون مكلفة بالاستثمار وهي لا تحظى حتى باستشارة الحكومة في المجال؟ وكيف يمكن لجهة أن تمارس اختصاصاتها الذاتية وهي لحد الساعة على سبيل المثال لم تتمكن من نقل واستلام مهامها الخاصة بالمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الكفاءات؟ وكما نرى آخر كيف لها أن تمارس اختصاصاتها الذاتية ووزارة التجهيز لا زالت تمنع في نقل اختصاصات الجهة كما ينص على ذلك القانون؟

لذلك نتوجه إليكم اليوم بالقول، الجهة اليوم تشتغل بإمكانيات أقل بكثير من الصيغة التي كانت عليها الجهة سابقا بفعل العرقلة الواضحة من طرف الحكومة ذاتها، إضافة إلى أن الجهة اليوم لا زالت تشتغل بتبويب الميزانية التي يعود إلى سنة 1992، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الجهة اليوم مبنية على باطل وتعمل خارج الإطار القانوني المنظم للجهة اليوم، خاصة إذا ما إستحضرنا أن الجهة تهيئ ميزانيتها على مدى ثلاث سنوات، علما بأن الحكومة لا تتحدث ولا تستشير مع الجهات بالبات والمطلق، فأين نحن من المقاربة التشاركية التي تتغنى بها الحكومة في كل المناسبات؟

لم تقدموا بدوركم فيما يتعلق بجعل مختلف المسؤولين عن القطاعات

وتزيد من خطورة تداعياتها؟

- إلى أي حد استحضرت هذا المشروع الإمكانيات البشرية والاجتماعية والمؤسسية التي تُشكل أهم الرافعات الأساسية للثروة الاجتماعية لبلدنا، من أجل استثماره لبلوغ مَطْمَح "الصعود المجتمعي" الذي يعتبر مدخلا أساسيا لتمكين بلادنا من تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة ومندمجة ذات وقع أفضل على رخاء المواطنين وتسريع وثيرة التنمية وضمان توزيع منصف لثمار النمو، كما تَحَدَّثَ عن ذلك "التقرير الأخير حول "الرأس مال غير المادي: عاملٌ لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"؟

- كيف سيساهم هذا المشروع كذلك في تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان فعالية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف لجميع المواطنين؟
- أية مقارنة يعتمدها هذا المشروع لتحقيق تجانس السياسات العمومية الاجتماعية والتقائتها ونجاحة المؤسسات المعنية بها؟

- هل يتوفر مشروع قانون مالية 2018 على التدابير الكفيلة بتدارك الفوارق وأشكال الحيف الاجتماعي المتراكمة، خاصة بالنسبة للفئات والمناطق والمجالات الفقيرة والهشة؟

- إلى أي حد سيساهم هذا المشروع في تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص الشغل خاصة للشباب؟

- إلى أي حد سيساهم هذا المشروع في تعزيز الاطمئنان والاستقرار واندماج المغاربة خاصة الشباب منهم في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية؟

السيد الوزير المحترم،

كنا نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن نجد أجوبة عن هذه الأسئلة أو على الأقل ملامح أجوبة لما يكتسيه البعد الاجتماعي من أهمية، لكن للأسف الشديد، وجدنا قانون مالية 2018 غير مطمئن، ليس فقط في علاقاته مع انتظارات المغاربة الاجتماعية والاقتصادية الملحة، ولكن بالأساس مع التحديات الكبرى المطروحة على جدول أعمال بلدنا، والمرتبطة أساسا بالرؤية التنموية البديلة التي دعا إليها صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة.

السيد الرئيس،

من خلال دراستنا لمشروع قانون مالية 2018، نكتشف منذ الوهلة الأولى ارتباك الحكومة وتردها على الانخراط في التغيير المنشود في مختلف أبعاده المحلية والتنموية الذي يتطلع إليه المغرب ملكا وشعبا، وأهم تجليات هذا الارتباك تتمثل في افتقاد هذا الأخير لرؤية واضحة في المجال الاجتماعي، بحيث يتم اختزال المسألة الاجتماعية فقط في تدابير وإجراءات شكلية معزولة من جهة عن الرهانات والتحديات التي رفعها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017، وافتتاح الدورة الخريفية للبرلمان الأخيرة، وبمناسبة كذلك ذكرى ثورة الملك والشعب والتي ركز فيهم

طنجة-تطوان-الحسيمة ب 10 مليون درهم، مما يعني أن 4 جهات تستحوذ على ما مجموعه 75 مليار درهم، من أصل 109 مليار درهم، أي بنسبة بلغت 68.9%.

هل وفق هذه المنهجية ستواجه حكومتكم معطلة التفاوتات المحلية؟

لا أعتقد السيد الوزير المحترم، بل على عكس ذلك تماما أعتقد أن قانون المالية يسير في اتجاه تكريس التفاوتات المحلية لا القطع معها، لذلك فأنتم مدعوون لبذل مجهود أكبر من أجل الإسراع بإنجاح هذا الورش، ونرى أن الجهات والجماعات الترابية لا زالت تحتاج إلى فاعل سياسي مدرك لأسس الجهوية ومشعب بمبادئها وقيمتها.

لذا فمسألة توفير أطر مؤهلة من بين الأمور الملحة الملحة على عاتق الحكومة.

وفي الأخير نتمنى أن تنخرط الحكومة في الدينامية التي أطلقها مجلس المستشارين بخصوص تفعيل الجيل الجديد من اختصاصاته وأن تتفاعل بالشكل المطلوب مع التوصيات الصادرة عن المنتقى البرلماني الثاني للجهات المنعقد بمجلس المستشارين بتاريخ 16 نوفمبر 2017 الذي كان من بين مخرجاته تقديم مجموعة من التوصيات تدعو الحكومة إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وبهذا التدخل..مقوليتش غادي نعطيه احنا مخبرتيناش، يلاه تفضل ما تبقى لك من الوقت، تفضل الأخت.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا نريد في فريق الأصالة والمعاصرة أن نكون حاملين كثيرا، ونحن نناقش مشروع قانون مالية 2018، في بعده الاجتماعي، وسيكون طموحنا جد متواضع، تواضع أداء حكومتكم في علاقتها مع مأساة ومعاناة وآلام العديد من المغاربة خاصة مغاربة المناطق المهمشة والعالم القروي المحرومة من ثمار ثروة هذا الوطن، وسنكتفي فقط بإثارة بعض الأسئلة، التي استلهمنا أهمها من التوجيهات الملكية السامية التي دعا إليها جلالتنا في أكثر من مناسبة:

- فإلى أي حد استطاع مشروع قانون مالية 2018 في بعده الاجتماعي أن يُشكل رجوع صدى، لانتظارات المغاربة وترجمة فعلية للتوجيهات الملكية، التي عبّر عنها بوضوح بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة؟

- ما هي التدابير المالية التي يقترحها مشروع قانون مالية 2018 للإجابة على التحديات الاجتماعية الملحة، والتي تزداد حرارتها وترتفع يوما بعد يوم،

مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع؟

كما نتساءل معكم عن ماذا تقدمون من برامج تموية واقتصادية لفائدة الفئات المعوزة والفقيرة، التي حددت خريطتها المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها الأخير الصادر في 16 ماي 2017؟

ومن جانب آخر، يعاب على مشروع قانون المالية 2018، مواصلة تكريس ظاهرة الفقر عوض العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية وتقليص الهوة بين الفئات الميسورة والشرائح الاجتماعية المعوزة، فعلى سبيل المثال، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017، استفادت الأسر الميسورة من 30% من دعم الدولة لغاز البوتان والمواد الغذائية في حين استفاد الفقراء من 13% من هذا الدعم العمومي فقط.

هذا التوزيع غير العادل للدعم العمومي يتفاقم أكثر بالنسبة للسكر، حيث استفاد الأغنياء من 40% من الدعم مقابل 12% من الدعم العمومي لفائدة الفقراء، يتفاقم أكثر بنسبة 20% من سكان المغرب المتواجدين في أسفل السلم حسب الدخل الفردي، أما بالنسبة لدقيق القمح فقد استحوذت 20% من الأسر ذات الدخل الأعلى على 32% من الدعم الحكومي مقابل 13% لفائدة 20% من الأسر في أسفل الترتيب. وهكذا، يتبين أن كل برامج الدعم التي من المفروض أن تُوجه للفقراء يستفيد منها الأغنياء.

أما فيما يتعلق بواقع التشغيل في بلادنا، نود في هذا الصدد، مساءلتكم حول مدى تنزيل المقتضيات المتضمنة في برنامجكم الحكومي المتعلق بملمف التشغيل؟ وأين هو مداها داخل مشروع قانون مالية 2018؟ وأين نحن كذلك من تخفيض نسبة البطالة إلى 8% وإعطاء الأسبقية لقطاع الصناعة الوطنية؟

فحسب تقرير والي بنك المغرب، عن واقع التشغيل بالمغرب، الذي قدمه أمام جلالة الملك محمد السادس خلال التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016، يتبين بالملحوس، السيد الوزير المحترم، أن وضعية سوق الشغل عرفت تدهوراً كبيراً خلال العام الماضي، حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي فقدها الاقتصاد الوطني 37 ألف منصب، وهي الخسارة الأولى منذ سنة 2001، مسجلاً تراجعاً على مستوى خلق مناصب الشغل بجدة في القطاع الفلاحي الذي فقد 119 ألف منصب شغل، وهو أعلى مستوى يُسجل على الإطلاق.

كما أفاد التقرير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل البطالة في ازدياد، انتقل من 9.1 إلى 9.3% على المستوى الوطني بين الفصل الثاني من سنة 2016 والفصل الثاني من سنة 2017.

السيد الرئيس،

من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018 يتضح أن الإمكانيات الاقتصادية المتعلقة بخلق مناصب الشغل لا زالت "جد هشة"، خصوصاً

جلالته على العديد من الأولويات، ومتجاهلة، من جهة أخرى، لواقع الاحتقان الاجتماعي وارتفاع وثيرة الاحتجاج والتظاهر المنتشر على امتداد خريطة البلد، والذي بات يهدد استقرارنا الاجتماعي.

السيد الرئيس

ما ورد في هذا المشروع في تقديرنا من آليات وأدوات هي مجرد روتوشات غير قادرة على بعث الأمل والثقة في نفوس المغاربة، وتبقى عاجزة عن تحقيق الأهداف المعلنة، لأنها غير متفاعلة بالشكل المطلوب مع متطلبات اللحظة الاجتماعية الموسومة بالجفاء والتوتر والاحتقان.

السيد الرئيس،

دعونا نتوقف معكم في هذا الصدد...

السيد رئيس الجلسة:

في التسيير؟ تفضل، أسمحلي الأخت.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس، غير في الحقيقة كان واحد التأخير وقع في البداية ديال الجلسة تعطلنا مبدئياً في الوقت اللي كان محدد، وبما أن الساعة الثانية عشر تم الاتفاق على أن البث مغاديش يكون والاستاذة داب كتلتي الكلمة ديالها والبث يجبس داب نيت، فتنطلب تأجيل ديال المداخلة ديال الاستاذة من بعد المساء إن شاء الله ما تبقي من الوقت العشية أن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

على أي الرئاسة كانت هنا في الساعة العاشرة تماماً، السيد المستشار الرئاسة كانت في الساعة العاشرة تماماً في القاعة، كلمي.

المستشارة السيدة نجة كير:

السيد الرئيس،

دعونا نتوقف معكم في هذا الصدد عند التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي، والذي يشكل إحدى أهم هذه الآليات التي أحدثت سنة 2012، فقد أطمأ هذا التقرير اللثام عن العشوائية التي يتخبط فيها هذا الصندوق، والارتجالية التي وُضع بها والتي طالت التمويل والبرمجة والتنسيق بين القطاعات، وغيرها من الاختلالات، مما أدى إلى شبه عجز في أدائه وغياب تصور واضح حول مستقبله وكيفية تمويله وآفاق عمله ونجاعة أدواره.

وبذلك يكون هذا التقرير قد كشف زَيْف الأرقام والإدعاءات التي يقدمها بعض أعضاء حكومتكم، واللذين يصرحون بأنه لا وجود للفقر في المغرب مع العلم أن ظاهرة التسول والتشرد وارتفاع عدد أطفال الشوارع تتسع دائرتها باستمرار.

لهذا نتساءل معكم، السيد الوزير، عن ماذا تقدمون لحوالي 6 مليون

والتكوين للتعجيل بمعالجة الوضعية التي توجد عليها المنظومة التعليمية ببلادنا.

وهو نفس التجاهل الذي لقيته الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بدعوة من جلالة الملك بهدف وضع خارطة طريق كفيلا لإصلاح المدرسة العمومية والرفع من مردوديتها، بحيث لا نجد في المشروع ما يشير إلى تفعيل هذه الاستراتيجية.

ويزداد هذا التجاهل مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات الذي توقف من سمته عند العديد من الأعطاب لا يتسع المجال لذكرها.

خلاصة القول في هذا الباب، أن مشروع قانون المالية لسنة 2018، هو تجسيد عملي لتوازن حكومتكم وفشلها في رسم معالم استراتيجية تربوية وتعليمية جديدة، تعيد الاعتبار للمدرسة العمومية كرافعة قوية لبناء مغرب اليوم والغد.

السيد الرئيس،

تبقى الإجراءات والتدابير المحتمشة الواردة في مشروع قانون المالية والمرتبطة بقطاع الصحة بعيدة عن تقديم الحلول التي ينتظرها الجميع للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع منذ عقود، وتشهد على ذلك الميزانية الهزيلة جدا المخصصة له والعاجزة عن تجاوز الاختلالات التي يعيشها القطاع والمثلة في الأوضاع المزرية للمرضى داخل المستوصفات والمستشفيات. بالإضافة إلى الحصاص المهول في الموارد البشرية، والنقص الحاد على كل الأصعدة، وهو ما يهدد حق كل مغربي ومغربية في الحياة.

ويزداد الوضع الصحي قاتما في العالم القروي، حيث المستوصفات تبقى مجرد بنايات شبه محجورة بدون أطر طبية ولا شبه طبية، ولا نتحدث عن العديد من التخصصات المنعدمة بشكل مطلق في مجموعة من المراكز الصحية.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن مشروع قانون مالية 2018، بقدر ما جاء بعيدا عن كل التطلمات الاجتماعية للمغاربة، فإنه بالمقابل، كان قريبا من المقاربة التدييرية للحكومة السابقة ووفيا لحصيلتها الكارثية على مختلف المستويات التي تدفع في اتجاه تهديد السلم الاجتماعي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

وبهذا التدخل نكون قد أنهينا الفصل الأول من المناقشة ديال مشروع القانون المالية، وسنستأنف أشغالنا إن شاء الله على الساعة الثالثة لهاد المساء للإستماع إلى باقي المناقشات والتدخلات وكذلك إلى رد السيد وزير المالية، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

أن معالجة معضلة اجتماعية كبرى كالتشغيل تتطلب إستراتيجية بنوية وليس فقط عبر إطلاق مخططات مشتتة بين الفينة والأخرى، مع تصحيح الخلل الذي يطال الاستراتيجية الاستراتيجية الاستراتيجية التي لا تنتج مناصب شغل مقارنة مع الاستراتيجية الاستراتيجية لدول أخرى.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن لجوء الحكومة إلى التعاقد بدل إحداث مناصب شغل قارة يعزز واقع الهشاشة والتفجير ببلادنا.

السيد الرئيس،

مفارقة أخرى وجدنا أنفسنا أمامها عند دراسة مشروع قانون مالية 2018، تتعلق بواقع الأشخاص في وضعية إعاقة، فبالرغم من انخراط المملكة في التوجيهات الدولية المتعلقة بهذه الفئة، والتقدم الكبير الذي عرفه دستور 2011، فإنه بالمقابل نجد التدابير والاعتمادات المالية لا تستجيب لانتظاراتها، كما أنها لم ترقى إلى مستوى غايات المشرع الدستوري، وغير متناغمة مع التوجهات الدولية.

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نلح على ضرورة الانكباب والانكباب على إعداد رؤية مندمجة قائمة على مقاربة تشاركية حقيقية، وتحمين الإطار التشريعي بالإضافة إلى تعزيز المنظومة المؤسسية ذات العلاقة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من مرجعيتنا الديمقراطية الحدائية، نغتنم فرصة مناقشة مشروع قانون مالية 2018، لنتير انتباه الحكومة إلى إحدى الملفات التي تسجل إخفاقا واضحا، ويتعلق الأمر بالإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه المرأة المغربية، وتهميش دورها، فضلا عن تنامي ظاهرة العنف في الآونة الأخيرة التي تتغذى من ضعف البيئة التشريعية واستمرار العديد من الأعراف الاجتماعية المُؤرمة، التي تعمق التمييز ضد المرأة وتشجع عدم تكافؤ الفرص وتحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

للأسف بالرغم من هذا الواقع الصادم الذي تعيشه المرأة المغربية، وجدنا مشروع قانون مالية 2018، لا يتضمن ما يكفي من التدابير المالية الكفيلة بانتشالها من هذا الواقع المُر.

السيد الرئيس،

إن كنا نعي جيدا على أن الأزمة البنوية التي تتخبط فيها منظومة التربية والتكوين لا يمكن أن يجيب عليها مشروع قانون المالية لسنة واحدة، فإننا نسجل بالمقابل غياب أية إشارة في هذا المشروع تعبر عن وجود إرادة حقيقية تهدف إلى وقف نزيف أزمة هذا القطاع الحيوي، الذي يشهد تقهقرا غير مسبوق، وإذا كان الوقت لا يُسْعِفُنَا لإثارة كل مظاهر أزمة هذا القطاع الحيوي، فإنه بالمقابل نسجل في إطار مساءلة وتشريح مضامين مشروع قانون مالية 2018، إصرار الحكومة تأجيل إن لم نقل تجاهل التفاعل المطلوب مع الدعوة الصريحة التي وجهها جلالة الملك في خطاب 20 غشت 2013 للحكومة ولختلف المسؤولين والفاعلين والمتدخلين في قضايا التربية